ادارة التنوع الاثني ودوره في الحكم الرشيد(ماليزيا انموذجا)

Managing Ethnic Diversity & its Role in Good Governance (Malaysia as an Example)

م.د. زيد احمد بيدر الجبوري

العراق - وزارة الزراعة -مديرية زراعة صلاح الدين

Email : zaid83zz@hotmail.com

Lect.D.Zaid Ahmed Beder Aljuboury
Agriculture Directorate of Salahdin- Iraq

المستخلص

يعد التنوع القومي من المواضيع المهمة والحساسة التي ينبغي على الدول ذات التنوع الاهتمام بها ومحاولة صياغة استراتيجية خاصة للتعامل مع هذه القضية بما يضمن تحقيق الاستقرار والانسجام بين مكونات المجتمع، وهذا ما يتيح للدولة العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية، اذ شكلت قضية التنوع نقطة فارقة في تاريخ وحاضر الدول ذات التنوع، فبعضها نجح في جعل هذا التنوع من عوامل قوة الدولة وتقدمها من خلال السياسة الحكيمة التي وضعت من اجل ادارة هذا التنوع، واستطاعت ان تضع نفسها في مصاف الدول المتقدمة، ودول اخرى عانت ولا تزال تعاني من هذا التنوع بفعل السياسات والإجراءات التي اتخذتها في هذا الجانب، والتي حاولت من خلالها تهميش الاثنيات الاخرى او دمجها ضمن الهوية الثقافية للاغلبية، وهذا ما ساهم في حدوث نزاعات وحروب اهلية، وخلق مجتمع مفكك يغيب عنه الانسجام والاندماج بين مكوناته، وماليزيا من بين الدول التي نجحت في ادارة هذا التنوع من خلال تطبيق مبادئ الحكومة الرشيدة لاسيما في موضوع ضمان مشاركة الجميع وتحقيق الانسجام بين المكونات بما يضمن تحقيق التنمية.

Abstract :

National Diversity is one of the important and sensitive topics that countries with diversity should pay attention to and try to formulate a special strategy to deal with this issue in order to ensure stability and harmony between the components of society, and this allows the state to work to achieve economic development, as the issue of diversity has been a milestone in the history and present of countries with diversity, some of which have succeeded in making this diversity one of the factors of the state's strength and progress through the wise policy that was developed to manage this diversity, and have been able to put themselves in the ranks of developed countries, and other countries have suffered and are still suffering from this diversity due to the policies and actions taken in this aspect, which have tried to during it The marginalization of other ethnicities or their integration into the cultural identity of the majority, and this contributed to the occurrence of conflicts and civil wars, and the creation of a fragmented society that lacks harmony and integration among its components, and Malaysia is among the countries that have succeeded in managing this diversity through the application of the principles of good government, especially in the subject of ensuring the participation of all and achieving harmony between the components to ensure development

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1007

مقدمة

يعد التنوع القومي من المواضيع المهمة والحساسة التي ينبغي على الدول ذات التنوع الاهتمام بها ومحاولة صياغة استراتيجية خاصة للتعامل مع هذه القضية بما يضمن تحقيق الاستقرار والانسجام بين مكونات المجتمع، وهذا ما يتيح للدولة العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية، اذ شكلت قضية التنوع نقطة فارقة في تاريخ وحاضر الدول ذات التنوع، فبعضها نجح في جعل هذا التنوع من عوامل قوة الدولة وتقدمها من خلال السياسة الحكيمة التي وضعت من اجل ادارة هذا التنوع، واستطاعت ان تضع نفسها في مصاف الدول المتقدمة، ودول اخرى عانت ولا تزال تعاني من هذا التنوع بفعل السياسات والإجراءات التي اتخذتها في هذا الجانب، والتي حاولت من خلالها تهميش الاثنيات الاخرى او دمجها ضمن الهوية الثقافية للاغلبية، وهذا ما ساهم في حدوث نزاعات وحروب اهلية، وخلق مجتمع مفكك يغيب عنه الانسجام والاندماج بين مكوناته، وماليزيا من بين الدول التي نجحت في ادارة هذا التنوع من خلال تطبيق مبادئ الحكومة الرشيدة لاسيما في موضوع ضمان مشاركة الجميع وتحقيق الانسجام بين المكونات بما يضمن تحقيق التنمية.

اهمية الدراسة

تنبع اهمية الدراسة من خلال التعرف على الاليات التي استخدمتها ماليزيا في ادارة التنوع القومي باعتبارها من اهم مبادئ الحكم الرشيد لاسيما في موضوع المشاركة وتحقيق الاندماج المجتمعي بما يتيح للدولة القدرة على مواجهة التحديات والعمل على خلق دولة متقدمة وقوية في مختلف المجالات.

مشكلة الدراسة

ان فشل الدول في صياغة استراتيجية ناجحة للتعامل مع التنوع الاثني كان من بين الاسباب التي جعلت الفوضى تكون السمة الغالبة في تاريخ وحاضر هذه الدول، نتيجة لمحاولة فرض ارادة وثقافة الاغلبية على جميع مكونات المجتمع مما ادى الى غياب الانسجام والاندماج بين هذه المكونات وبالتالي دخلت هذه البلدان في ازمات عديدة، وهذا ما يدفعنا للتساؤل الاتي: ماهي الاليات الفعالة التي اتبعتها ماليزيا في ادارة التنوع الاثني لتحقيق الاندماج المجتمعي والذي يعد من اهم مبادئ الحكم الرشيد.

فرضية الدراسة

للدراسة فرضية واحدة اساسية مفادها "كلما نجحت الدول في عملية ادارة التنوع الاثني كلما حققت الاندماج والانسجام المجتمعي ونجحت في تحقيق الحكم الرشيد.

هيكلية الدراسة

من اجل الاحاطة بكافة مواضيع الدراسة كان لا بد من تقسيمها الى ثلاثة محاور: الاول تضمن ماليزيا (خلفية تاريخية وجغرافية)، والمحور الثاني تطرق اليات ادارة التنوع وتحقيق الحكم الرشيد، والمحور الثالث تضمن اثر اليات ادارة التنوع على الحكم الرشيد.

المحور الاول- ماليزيا (خلفية تاريخية وجغرافية)

تقع مملكة ماليزيا في جنوب شرقي آسيا بالقرب من خط الاستواء وتحتل منطقتين استراتيجيتين ، الأولى هي شبه جزيرة ماليزيا والمنطقة الثانية هي ولايتي ساراواك وصباح ، ويفصل هاتين المنطقتين بحر الصين الجنوبي ، وتتصل شبه جزيرة ماليزيا من جهة الشمال بتايلاند عبر حدود برية ومن الجنوب جمهورية سنغافورة عن طريق جسر وتقع جزيرة سومطرة الإندونيسية غرباً عبر مضيق ملقا كما تقع الفلبين شمال شرق ولاية صباح [١].

تبلغ مساحة ماليزيا ما يقارب (٣٣٩،٧٥٠ كم) " ، وتكونت من (٣٠) مجموعة اثنية ابرزها المالاي ، الصينيون ، الهنود ، ومن ابرز اللغات التي يتحدث فيها الشعب الماليزي المالاي والصينية والتاميلية والهندية والانكليزية، و كانت ماليزيا قد نالت استقلالها في ٣١ آب ١٩٥٧ عن الاستعمار البريطاني وسجل تاريخ انضمامها للامم المتحدة في ١٩٥٧م.

لقد شهدت ماليزيا شأنها شأن الدول التي خضعت للاستعمار في جنوب شرقي آسيا مآسي كبيرة وساد الجهل والتراجع الفكري والثقافي والاقتصادي فيها ، فقد خضعت للمرحلة الاستعمارية لقرون عديدة ابتداءاً بحقبة الاستعمار البرتغالي مروراً بالهولندي ومن ثم الاستعمار البريطاني الذي بدأ في منتصف القرن السابع عشر حتى سقوط ماليزيا مرة اخرى بيد الاحتلال الياباني في العام ١٩٤١ وحتى هزمت اليابان في ايلول ١٩٤٥ ، وعادت لتقع بيد الاستعمار البريطاني وحصلت على استقلالها بعد نضال وطني كبير في العام ١٩٥٧ و بالنسبة للنظام الفيدرالي الذي تبنته ماليزيا بعد الاستقلال فقد تكونت من اتحاد شمل ١٣ عشر ولاية بالإضافة الى منطقتين فيدراليتين ، ولكل من هذه الولايات دستورها ومجلسها التشريعي وحكومتها الخاصة وهذا ما سنراه لاحقا، وكان قد تم تأسيس ماليزيا بشكل رسمي في ١٦ ايلول ١٩٦٣ ، اذ تكونت من الولايات الواقعة في شبه جزيرة ملايا بالإضافة الى ولايتي صباح وسرواك و سنغافورة ، حيث كانت قبل ذلك تعرف باتحاد ملايا ، وكان هذا الاتحاد قد تم تأسيسه في شباط ١٩٤٨ ، وعرفت فيما سبق بوحدة ملايا ، ومملكة ماليزيا تتكون من ثلاثة عشر اقليميا فيدراليا ، وتم اخذ الانموذج البريطاني الفيدرالي كأنموذج يطبق في ماليزيا[٢].

وعند العودة قليلاً بتأريخ ٢٧ آذار ١٩٦١ نرى ان اول رئيس وزراء لماليزيا " تنكو عبد الرحمن " قد قدم اقتراحاً بشأن تأسيس اتحاد الملايو على ان يتوصل الى اتفاق واضح مع بريطانيا وشعوب دولة سنغافورة وساراواك وصباح وبروناي ، ويستلزم ذلك وضع خطط تهدف الى ايجاد تعاون سياسي اقتصادي بين هذه الدول مما يؤدي الى وحدتها ، ولقد كان هناك توافقاً من قبل زعماء سنغافورة و بورنيو ، وتبع ذلك محادثات بين الحكومات وممثلي الشعب واعلن الاتحاد العام بموجب استفتاء تم اجراؤه في ايلول ١٩٦٢ ، وايدت هذا المشروع الكبير المجالس التشريعية في سرواك وصباح وسنغافورة ، ولكن حكومة بروناي لم تحدد موقفها من الدخول الى هذا الاتحاد ، وعقد اتفاق ماليزيا بين اتحاد الملايو وسنغافورة وساراوك وصباح مع الحكومة البريطانية في ٩ تموز ١٩٦٣ ، وقد نص هذا الاتفاق على انتقال السيادة في صباح وساراواك وسنغافورة

[١] **ابراهيم المغازي واخرون ، الاطلس الآسيوي ، تحرير محمد السيد سليم و رجاء ابراهيم سليم ، مركز الدراسات الآسيوي ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعه القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٣١٧ .**

[٢] نادية فاضل عباس فضلي، تطور التجربة الفيدرالية في ماليزيا، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، كلية القانون، المجلد(٦-٢٠)، العدد(١٥٩)، بغداد، ٢٠٢٢، ص ٣-٤.

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1007

من السلطة البريطانية الى حكومة ماليزيا ، ولم يمض سنتين على تأسيس الاتحاد حتى انفصلت سنغافورة عنه في العام[٣].

وشهدت ماليزيا اعمال عنف بين المكونات، وكان السبب في تفجر تلك المواجهات العرقية بين الملايو والصينيين بعد الاستقلال هو الاختلالات الاقتصادية وغياب المساواة الاقتصادية ، اذ أن أغلبية سكان ماليزيا وهم الملايو كانوا يحوزون على (٢,٤ %) من ثروة الدولة وينتشر الفقر في أوساطهم بنسبة(٦٥ %) نتيجة لتمركزهم في نشاط الزراعة والصيد ، في حين الصينيين وهم أقلية كانوا يسيطرون على ثلث ثروة الدولة نتيجة لاشتغالهم في نشاط التجارة والصناعة ، وهو الأمر الذي رفضه الملايو بشدة وأدى إلى تفجر العنف الاثني ، ولهذا فالفقر والتنمية هما المحددان الأساسان للسلام الطائفي وليس التعدد الاثني في حد ذاته، يضاف إلى ذلك سوء تقدير الحكومات الماليزية لطبيعة العلاقات بين الجماعات الإثنية ، وفشلها في إرضاء طريق المعادلة الإثنية الملايو والصينيين ، اذ كان يعتقد تنكو عبد الرحمن " أن ما يرضي الصينيين هو تحقيق أكبر قدر من الربح المادي وان ما يرضي الملايو هو السيطرة على الوظائف الحكومية وهيمنة حزب الأمنو في التحالف ، إلا أنه فشل في إدراك مطالب الطائفتين، اذ كان الملايو يطالبون بالتوزيع العادل للثروة ، أما الصينيين فيطالبون بالمشاركة في السلطة ، علاوة على خطأ في إدارة التعددية العرقية باعتماد أسلوب الفصل بين الجماعات في شتى المجلات الاقتصادية والتعليمية[٤].

ماليزيا دولة متنوعة عرقيا ذات ميزات فريدة ، يسكنها الملايو الأصليون وغيرهم من المجموعات القبلية أو الأصلية التي تعيش اليوم جنبا إلى جنب مع مجموعة من المهاجرين السابقين من الصين والهند الذين استقروا في ماليزيا لأكثر من قرن ، ومنذ استقلالها فقد أظهرت ماليزيا مثل هذا الالتزام لتحقيق والحفاظ على مجتمع متنوع عرقيا موحد ومتناغم ، وعلى الرغم من أن ماليزيا قد حافظت على استقرار نظامها السياسي واستمراره نسبيا لأكثر من أربعة عقود حتى الآن ، فقد أظهرت أيضا ممارسات تمييزية ، وهذا الطرح مبني على السمة الفيدرالية لإدارة التنوع ، حيث يتم تجاهل إحدى السمات الأساسية للفيدرالية في سعي ماليزيا للاحتفاظ بأولوية حقوق الملايو المؤسسات في ترتيبها الفيدرالي ، فقد تم الاعتراف بالنظام لجهوده في إدارة التنوع وتحقيق التوازن في العلاقات بين الأعراق[٥]

جدول (١) التعداد السكاني للاعراق في ماليزيا ٢٠١٩-٢٠٢٠(النسب بالمئة)

العام	المالاويين	الصينيين	الهنود	اخرى
٢٠١٩	٦٩,٣	٢٢,٨	٦,٩	١
٢٠٢٠	٦٩,٦	٢٢,٦	٦,٩	١

المصدر: شنيقي سيف الدين، ادارة التنوع العرقي والثقافي في ماليزيا:مقاربة الدولة الفيدرالية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر ٣، كلية العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠٢٢، ص ١١٣

تتميز ماليزيا بتعدد ديني اذ يدين بالاسلام حوالي(٥٣ %) من السكان غالبيتهم من الملايويين وبعض الصينيين والهنود ، وهناك من يدينون بالبوذية ويمثلون(١٩٪) من عدد السكان ، بالاضافة إلى ان معظم الهنود يدينون بالهندوسية، كما توجد أقلية مسيحية متعددة الأعراق وهناك حوالي (٢٪) ليس لهم ديانة ويتركزون في سراواك وصباح ، ويكفل الدستور حرية العبادة للجميع أما الديانات الأخرى التي يدين بها أهل هذه البلاد -غير الملايويين- فمثل الديانات المسيحية والبوذية والهندوكية وغيرها ، ويوجد هناك أيضا بعض المواطنين الذين يسكنون في الغابات الكبيرة البعيدة عن المدن ، لا يدينون بأي دين من الأديان المعروفة ، وقد سمي هذا العنصر البشري " بالأصليين " الذين لم تصل إليهم الدعوة الإسلامية الأولى في وقت إنتشارها لبعدهم عن المراكز الإسلامية ، وصعوبة الاتصال بهم في الغابات ، وعدم كفاية الدعاة في ذلك الوقت، واليوم تجاهد الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية لايصال الدعوة الإسلامية إليهم ، وجدير بالذكر أن هناك جهودا أخرى غير إسلامية من المبشرين المسيحيين لأجل التبشير ودعمهم بالمعونات المختلفة[٦] .

المحور الثاني- اليات ادارة التنوع وتحقيق الحكم الرشيد

ماليزيا ادركت خطورة عدم الانسجام والاندماج بين مكوناتها، لهذا عملت على صياغة اليات تضمن نجاحها في ادارة التنوع من حيث تحقيق قيم العدالة والمشاركة والانسجام، وابرز هذه الاليات هي:

أولا : آلية اللامركزية السياسية (الفيدرالية) : ترجع المراحل الأولى لتطبيق آلية الفيدرالية في ماليزيا إلى إتفاقية " إتحاد الملايو " لسنة ١٩٤٧ م التي وضعت كأساس للنظام الفيدرالي ، اذتم على إثرها تكوين الحكومة الفيدرالية وتأسيس مجلس الحكام مع رئيس منتخب ولكل ولاية مجلس تنفيذي خاص بها[٧].

لماليزيا نظام حكم ديمقراطي وفيدرالي تتقاسم السلطة السياسية فيه حكومة مركزية و (١٣) مجلسا تشريعيا في الولايات والحكومات الولايات (باستثناء صباح وسراواك) القليل من السلطات، وتشرف حكومات الولايات على إدارة الأراضي والحكومة المحلية والإسكان والخدمات الاجتماعية وتوفير المياه..الخ ، وتملك الحكومة الفيدرالية من خلال المجلس الوطني للحكم المحلي مسؤولية تنسيق أعمال المجالس المحلية والبلديات ومجالس المدن ، معظم الولايات لها مناطق إدارية باستثناء ولاية " بريليس " كونها صغيرة جدا و " سراواك وصباح " كونها كبيرتان واشتمالها على مناطق ثانوية ، وتتركز السلطة التنفيذية للولاية في يد حاكم الولاية ، وكل ولاية لها مجلسها التنفيذي الخاص أو حكومتها التي تقدم النصح لحاكم الولاية ، وكل منها (حاكم الولاية والحكومة المحلية للولاية) خاضع لمساءلة المجلس التشريعي[٨] .

ثانياً : آلية الإئتلاف الكبير : ائتلاف كبير أو واسع هو حجر الزاوية لنظام سياسي ديمقراطي توافقي ، ويرتبط نجاحها بمدى نجاح القطاعات الاجتماعية داخل الدولة في بناء ائتلاف واسع يضم أهم المكونات الدينية أو القومية للدولة، ففي الحالة الماليزية استطاعت القوى والأحزاب السياسية على الرغم من خلفياتها القومية المتباينة أن تجسد الفكر

(٣) نادية فاضل عباس فضلي، مصدر سبق ذكره، ص ٤.

(٤) عادل عمر، المجلة الجزائرية للامن الانساني، المجلد(٦)، العدد(١)، الجزائر، ٢٠٢١، ص ٦٩٣.

(٥) شنيقي سيف الدين، ادارة التنوع العرقي والثقافي في ماليزيا:مقاربة الدولة الفيدرالية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر ٣، كلية العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠٢٢، ص ٢٥٧.

(٦) كمال المنوفي و جابر سعيد عوض، النموذج الماليزي للتنمية، جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، القاهر، ٢٠٠٥، ص ٨.

(٧) سامان شكر سمين، اليات ادارة التنوع المجتمعي في ماليزيا، المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمي، المجلد(٣)، العدد(٩٥)، كلية اصول الدين الجامعة، بغداد، ٢٠٢٣، ص ٢٥٠

(٨) عمر كبيوش، ترسيخ الحكم الراشد كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة: مقاربة تحليلة في واقع التجربة الماليزية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المسيلة، كلية العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٥،ص ١٠١ الى ١٠٣.

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1007

التعاوني فيما بينها ، من خلال العمل معا على إيجاد حلول وسط ساعدت على احتواء أهم القوى المالاوية والصينية والهندية في تحالف واحد في ماليزيا ، يوطد مركزية الأطراف ذات الطابع المؤسسي القوي في النظام السياسي ، وهو ما ساعدها على أن تتعمق في المجتمع الماليزي من خلال شبكات واسعة من المنظمات الداخلية كما يرتبط نجاح الائتلاف الماليزي أيضا ارتباطا وثيقا بالدور المهيمن للتنظيم القومي للمالاويين المتحدين ، الذي يعد الطرف الأقوى في الائتلاف ما مكنه من الحفاظ على الدعم الساحق للملايو الذين يشكلون أكثر من (٦٠٪) من الشعب الماليزي[٩] .

ثالثا : آلية نظام انتخاب تعددي قائم على الفائز الأول : على عكس النهج الإجماعي الذي تطبقه الأنظمة الانتخابية على أساس التمثيل النسبي ، والذي يعتبر على الأقل من الناحية النظرية الأنسب لتوفير فرص تمثيل حقيقي لمجموعات صغيرة في مؤسسات الدولة ، ولكن من ناحية أخرى قد تتسبب في عدم استقرار النظام السياسي من خلال الابتزاز السياسي الذي يصدر من الأحزاب الصغرى عند توظيفها لآليات الفيتو المتبادل ، ومن هذا المنظور ، أدركت النخبة السياسية الماليزية ، التي تدرك وحدة المصير المشترك ، أن تطبيق الفائز الأول هو أحد الطرق الفعالة للحفاظ على التحالف بين المكونات الرئيسية في الدولة ، ويعد نظام الفائز الأول أبسط أنظمة التعددية / الأغلبية ، وهو نظام يتمحور حول المرشحين الأفراد ، إذ يختار الناخبون فقط العدد الإجمالي للمرشحين المدرجين في بطاقة الاقتراع ، والمرشح الحاصل على أكبر عدد من الأصوات هو المرشح الفائز حيث تُعقد في ماليزيا كل خمس سنوات انتخابات ديمقراطية حرة ، لانتخاب أعضاء مجلس النواب الماليزي (ديوان الرعية Diwan Rakyat) ، ولانتخاب مجالس الولايات، وتتم الانتخابات على أساس حزبي، وعادة ما تتم الانتخابات وفق درجة نزاهة معقولة، لكنها لا تخلو أحيانا من الاتهامات باستخدام المال السياسي أو أصوات الموتى ... إلخ . وبشكل عام تميز الانتخابات بأنها تحدث بشكل منتظم في مواعيدها، كما تتميز بالهدوء النسبي والسلاسة، ثم إن تقبل الأطراف المختلفة للنتائج، أو الاعتراض عليها، إن وجد، لا يؤثر في الأغلب على النتائج العامة للانتخابات [١٠].

ولأن التكوين الطائفي والعرقي في ماليزيا كان شديد التعقيد والحساسية، فقد ارتأت القيادة السياسية أنها بحاجة إلى استقرار سياسي وأمني واجتماعي، وإلى توفير البيئة المناسبة للتمكن من تحقيق نمو اقتصادي تستفيد منه كافة شرائح المجتمع وإن بدرجات متفاوتة، وكانت القيادة تعلم أنها لن تحقق أهدافها إلا بشكل نسبي، ولن تحصل على الرضا التام من كل الأطراف أو من أي منها، ولذلك اعتقدت أنها لن تستطيع العمل الفعال المنتج إلا في أجواء تكون فيها واثقة من صلاحياتها، ومَحمية من المعارضين والخصوم، وقد تكرّست هذه الاتجاهات بعد أحداث ١٩٦٩، اذ رأى تون عبد الرزاق الذي تولى رئاسة الوزراء سنة ١٩٧٠، أنه لابد من تخفيف درجة الاحتقان العرقي، من خلال تخفيف المنافسة السياسية، فعمل على توسيع التحالف الحاكم، بحيث يضمن أغلبية ثلثين مريحة له في البرلمان، كما قوّى من صلاحيات السلطات المركزية، وقد تابع مهاتير بن محمد سياسة تقوية السلطات المركزية وتركيز الصلاحيات بيد رئيس الوزراء، ويتبع مكتب رئيس الوزراء وكالة مكافحة الفساد، والمدعي العام، ووحدة التخطيط الاقتصادي، وقسم التطوير الإسلامي (الشؤون الإسلامية)، ولجنة الانتخابات المركزية، وشركة البترول الوطنية (بتروناس)، ولجنة الخدمات العامة ولرئيس الوزراء أن يعلن حالة الطوارئ في البلاد، وأن يحكم في أثنائها من خلال مراسيم تأخذ قوة القانون. ويُعدّ قانون الأمن الداخلي، أحد أقوى الأدوات التي تدعم السلطة المركزية في مواجهة معارضيها، أو في مواجهة أي من القلاقل المحتملة، وقد أُجيز هذا القانون سنة ١٩٦٠، وأعطى الشرطة صلاحية اعتقال أي شخص بتهمة تهديد الأمن الوطني لمدة شهرين دون محاكمة. ويمكن أن يُجدد الاعتقال دونما حدود قصوى، وليس للقضاء أية سلطة قانونية على هؤلاء المعتقلين[١١].

رابعاً : آلية الإستيعاب حاولت الدولة الماليزية كغيرها من الدول منذ استقلالها تطبيق آلية الاستيعاب في مختلف النواحي الثقافية والمادية والمؤسساتية ، اذ كان الهدف منها الحد من الاختلافات بين الجماعات القومية، ومحاولة تكوين هوية وطنية على المدى المتوسط والبعيد ، ومن اهم آليات الاستيعاب[١٢] :

١. الإستيعاب من خلال البرامج التعليمية : بدأت الدولة الماليزية بعد الاستقلال في وضع سياسة تعليمية تهدف إلى إتاحة فرص التعليم لجميع أبناء الشعب ، وعملت على اعتبار لغة المالاوي هي اللغة الرسمية للبلاد ، وتدرس كلغة أولى في جميع المدارس العمومية ، ومن ثم تبني إجراءات وسياسات لتعزيز وضع " البهاس ملايو " كأساس للوحدة القومية، واللغة الإنجليزية هي اللغة الثانية باعتبارها هي اللغة السائدة في الإدارة والمصالح الحكومية، وبضغوط من الإثنية الصينية اعتبرت الدولة لغة الجماعات الإثنية الرئيسية (الصينية والهندية) كلغات وطنية ثالثة تدرس في المناهج التعليمية لهذه الجماعات.
٢. الاستيعاب من خلال تفعيل الإحتفالات والطقوس المشتركة بين الإثنيات، اذ سعت الدولة الماليزية إلى تفعيل التنمية الثقافية عن طريق الإستيعاب والتوليف الثقافي ، وذلك من أجل الحد من الاستقطاب الإثني داخل المجتمع ، فالثقافة والقيم التقليدية تمارس من طرف مختلف الإثنيات بكل حرية ، ودون إزعاج أو احتجاج من أحد ، بما يوحي بوجود دولة متنوعة الثقافات تتقبل الآخر المختلف ، وعملت الدولة الماليزية على إشاعة ثقافة التعايش بين الإثنيات عن طريق خلق مهرجانات احتفالية مشتركة بين مختلف الإثنيات ، اذ يكون الهدف الرئيسي منها هو الإستيعاب التدريجي لهذه المجموعات في ثقافة وطنية موحدة تمثل مختلف الاتجاهات ومن خلال هذه الاحتفالات الجماعية.

٣. آلية الاستيعاب المؤسسي: إن حركة الاعتراف بالتنوع تحولت في أوائل السبعينيات إلى المملكة المتحدة، وفي وقت لاحق إلى بلدان أوروبية أخرى مثل ألمانيا والنرويج والسويد وسويسرا وغيرها، ومنذ أواخر التسعينات ، لم تعد إدارة التنوع في أوروبا تركز أساساً على العمل الإيجابي أو التمييز الإيجابي ، وانما ركزت جهودها على استيعاب المجموعات المحرومة وإدماجها[١٣] .

ارتكزت آلية الاستيعاب المؤسسي على إنشاء مؤسسات اجتماعية وسياسية يشارك فيها جميع الأفراد من مختلف الجماعات على أسس غير إثنية ، وكان هدف الدولة تحقيق رضا الأفراد وموافقتهم على اكتساب هوية مدنية جديدة ، حيث أدت هذه الآلية إلى قيام مؤسسات اجتماعية وسياسية وطنية في الكثير من الحالات ، اذ تم تأسيس التحالف الوطني عام ١٩٥٢ مكونا من حزب الأمنو ، منظمة تحالف اتحاد الماليا ، وهو الحزب الأكبر في البلاد ،

[٩] سامان شكر سمين، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٠

[١٠] سامان شكر سمين، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٠-٢٥١.

[١١] محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي وادارة الاختلاف، مركز الجزيرة للدراسات، بحث منشور بتاريخ ٢ /٢٠٢٣/٦، تم الاطلاع بتاريخ ١ / ٨ / ٢٠٢٣، ص ٥-٦.على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/issues/٢٠١٢/٠٦/٢٠١٢٦٢١١١٢٣٥٣٢٧٤٤٨.html

[١٢] سامان شكر سمين، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥١.

[١٣] فداء ناصر، ادارة التنوع، الجامعة الافتراضية السورية، دمشق، ٢٠١٧، ص ٢٩.

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1007

بالإضافة إلى الجمعية الصينية الماليزية وحزب المؤتمر الهندي ، وقد توسع هذا التحالف المؤسساتي ليضم أكثر من(١٤) حزبا سياسيا تمثل مختلف الأعراق بعد أحداث ١٩٦٩ ، إلى جانب مختلف المؤسسات السياسية والثقافية والاجتماعية المتفرعة عن هذا التحالف يمكن القول بأن النظام الدستوري والسياسي الماليزي بقيادته من النخبة الحكيمة تمكن في توفير آلية مناسبة تستوعب الاختلافات الدينية والعرقية في ماليزيا، كما تعامل بواقعية مع الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع الماليزي[١٤].

من الضروري القول ان المشكلة التي واجهت الحكومة الماليزية في بداية عمليتها التنموية المستدامة كانت التعدد العرقي في البلاد حيث الصينين والملاويين ، لذا شرعت الحكومة الماليزية بوضع استراتيجية طموحة قادرة على إعادة بناء نسيج المجتمع الماليزي سياسيا واقتصادياً، تلك الاستراتيجيات كان ابرزها اعادة هيكلة المجتمع الماليزي عن طريق اتباع اسلوب تفتيت الارتباط القائم على العرقيات والمستوى الاقتصادي ، الاسلوب الآخر القضاء على آفة الفقر المدقع بين مكونات المجتمع الماليزي، تلك الخطوات اعتبرها صانع القرار الماليزي العمود الفقري لاقتصاد اي بلد لا بل اساس البلدان في المجالات كافة تطبيقاً لمقولة صاموئيل هنتنغتون " الاقتصاد يجر السياسية من ذيلها ، اذ كان الصينين في ماليزيا يهيمنون على كل ابواب الاقتصاد ورؤوس الاموال، فكان لابد من وضع حد لتلك السلوكيات في بلد مقبل على ثورة تنموية مستدامة تضاهي الدول الاقتصادية الكبرى عليه عمدت الحكومة الماليزية اجبار الصينيين لأشراك الملاويين في علميات التنمية الاقتصادية مع اعطائهم الاولوية من اجل تحسين واقعهم المعيشي والتعليمي والمهني ومن ثم الارتقاء سياسيا حيث المشاركة في ادارة الدولة، وفي الوقت نفسه تصرفت القيادة الماليزية بطريقة واقعية، ورأت أن مجرد إثراء الملايو بالمال سيفسدهم، وهو مال سيضيع بسوء الاستخدام أو قلة الخبرة أو عدم الشعور بالمسؤولية، ولذلك ربطت تحسين أوضاع الملايو بخطط زمنية طويلة المدى، وحرصت على الاستثمار في تعليمهم وتدريبهم وتطوير كفاءتهم وقدرتهم التنافسية[١٥]

٤. الائتلافات الحزبية في إطار نظام التعددية الحزبي ، فنجد أن الحزب الحاكم منذ (١٩٥٧ والي الآن) يضم ثلاثة أحزاب ، رئيسة (المنظمة الوطنية للملايو – والجمعية الصينية والمؤتمر الهندي) وهذا الائتلاف الحزبي فرضه الاحتلال البريطاني بين المكونات الثلاثة قبل منحه الاستقلال الى ماليزيا ، والائتلاف الحاكم يمثل ائتلاف دائم ومنظم وعلى مستويات ثلاثة انتخابية ونيابية وحكومية ، وفي المقابل نجد أن المعارضة تمثل ايضا ائتلافاً من المكونات الثلاثة الرئيسة (الحزب الاسلامي وحزب العمل الديمقراطي – وحزب راكيات ماليزيا) التي تشكل ائتلاف المعارضة داخل البرلمان ، وبذلك فان الائتلاف الحكام والائتلاف المعارض يمثلان ائتلافين عابر للقومية والدين سواء أكانت في الحكومة أم المعارضة ، والائتلاف على مستوى الحكومة والذي يمثله التحالف الوطني الحاكم الذي يضم الأحزاب الممثلة للمكونات الثلاثة الرئيسة ، وما يحسب للتجربة الديمقراطية الماليزية هي انها تمارس ديمقراطية الغالبية في ظل اطار من الديمقراطية التوافقية القائمة على مساهمة الجميع ، من وجود حكومة غالبية سياسية تمثل المكونات الرئيسية ، ومعارضة برلمانية تمثل هذه المكونات ايضا ، وهذا يعطي لنموذج الحكم الماليزي عدة مزايا منها سرعة اتخاذ القرارات المعبرة عن مصالح المكونات ، والرضا العام طالما إنها تمثل كل المكونات والمرونة والاستجابة لها ، زد على ذلك التخفيف من الفوارق الاثنية بين هذه المكونات واحتوائها، ومن المتعارف عليه ان تحصل المنظمة الوطنية الماليزية الممثلة للمالايو على ثلث المناصب الوزارية ، ونصف الوزارات المهمة والمتمثلة بـ (الداخلية ، الدفاع ، الخارجية ، المالية ، التعليم)[١٦]"

يعتبر النظام السياسي الماليزي نموذجا رائداً في توفير آلية مناسبة تستوعب الاختلافات الدينية والعرقية في ماليزيا ، كما تتعامل بواقعية مع الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع الماليزي، اذ استطاعت القيادة السياسية الماليزية أن تقفز قفزات سريعة ومتلاحقة لتتخطى كافة المشاكل العرقية على كافة الأصعدة (السياسية ، والاقتصادية ، والتنموية) ، في وقت كانت معظم دول العالم عاجزة عن احتواء الاختلافات العرقية بها ؛ والتي كانت تهدد بانقسامات داخلية وتناحرات عرقية قد تصل في بعض الأحيان إلى حروب أهلية ، وتمكن الماليزيون من تطوير نموذجهم الذي أدار الاختلاف بالكثير من المهارة ، واستفاد من التنوع باعتباره حالة إغناء وإثراء ، واليس حالة تضاد وصراع . لم يكن نظامهم مثاليا بالضرورة ولكنه كان ناجحا بما يكفي لتجنيب البلاد الأزمات السياسية والصراعات الدينية والعرقية ، وتحقيق نسب تنموية واقتصادية عالية . ويمثل هذا النموذج حالة التعامل الواقعي مع التعقيدات والمتغيرات ، دون الجنوح إلى المثالية ، وهي حالة تجدر دراستها والاستفادة من معطياتها[١٧]

ويمكن حصر الإستراتيجيات التى إتخذتها الدولة في إدارة المجتمع متعدد الأعراق في ثلاث محاور رئيسية ، وهي:

المحور الثقافي:

استطاعت الحكومة الماليزية أن تحتوي التنوع العرقي والديني في المجتمع الماليزي ، وأن تحقق التوازن بين حماية حقوق المسلمين وحماية حقوق غير المسلمين في المجتمع ، فمن المعلوم أن الغالبية العظمى في المجتمع الماليزي يدينون بالدين الإسلامي ، في حين يدين غالبية الهنود بالهندوسية ن والصينيين بالكونفوشية ، ويتمسك كل طرف بمعتقداته الدينية ويعتبرها أسلوباً للتعايش أكثر من كونها معتقدات دينية ، ولذلك فقد وضعت الحكومة لغة المالاي كلغة قومية ، ولكنها لم تقف أمام استمرار اللغات واللهجات غير الملايوية في البلاد ، ومن مظاهر ذلك أنها سمحت باستمرار المدارس الصينية والتأميلية ، ووجود صحف هندية وصينية ، وغير ذلك من المظاهر الأخرى .

المحور السياسي:

حيث قامت الحكومة باحتواء الآثار السلبية التي ترتبت على الاضطرابات العرقية و التي كادت أن تعصف بالبلاد في ١٩٦٩م ، وأثبتت قدرتها على الاستجابة لمتطلبات العرقيات المختلفة ، حيث كان للقيادة السياسية الدور المحوري في تحجيم الآثار السلبية للطابع العرقي في البلاد.

المحور الاقتصادي:

نتيجة للأحداث التي شهدتها البلاد في ١٩٦٩م والتي فسرت في إطار عرقي ، اذ تم الربط بين هذه الأحداث وبين انتشار الفقر لدى الملايا ، ومن ثم فقد سخط الملايا نتيجة لغياب التوازن الاقتصادي بين العرقيات المختلفة آنذاك ، وقد استجابت الحكومة لهذه

[١٤] سامان شكر سمين، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٢.

[١٥] عباس جابر عبدالله، تقييم التنمية البشرية المستدامة في ماليزيا قراءة في المؤشرات والمعوقات، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسنية، العدد(٤٧)، المثنى، ٢٠٢٠، ص ٩٣٩.

[١٦] عدي فالح حسين، التجربة الديمقراطية في ماليزيا وامكانية الاستفادة منها في العراق، مجلة كلية الامام الكاظم للعلوم الاسلامية الجامعة، المجلد (٣)، العدد(٣)، بغداد، ٢٠١٩، ص ٢٠٨.

[١٧] رقية كريم جار الله، ادارة الاختلاف والتعدد العرقي وتوجيه لتحقيق الاستقرار السياسي في ماليزيا، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد(١٧)، تكريت، ٣٠٨، ص ٣٠٨.

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1007

التحديات وتبنت سياسة اقتصادية جديدة، عملت على تقليل الفقر، وزيادة مستويات الدخول، والتوظيف لجميع الماليزيين بغض النظر عن الاعتبارات العرقية ، وإعادة عملية هيكلة المجتمع الماليزي لمعالجة الاختلالات الاقتصادية بين العرقيات المكونة للمجتمع الماليزي[١٨].

المحور الثالث- اثر ادارة التنوع في ماليزيا على الحكم الرشيد

لقد تمكنت ماليزيا في أدارة مجتمع متعدد الأعراق والأديان ، فدفعت ظاهرة التعددية الى بؤرة الاهتمام والتركيز، فقد أدى مبدأ احترام وتسامح الكل لثقافة الآخر الى ان تصبح ماليزيا آمنة ومستقرة، فالتعدد القومي فيها لم يكن مصدراً للصراع ، بل على العكس ، فان تنوع دولة ماليزيا العرقي كان أكثر ميلا نحو السلام ، اذ تجمعت الجماعات العرقية في تحالفات عبر الروابط العرقية بهدف إنشاء الأحزاب على المستوى السياسي والمشاركة في الحملة السياسية وتطوير نظامها " . وقد حققت ماليزيا في عهد الدكتور مهاتير محمد مستويات عالية من الاستقرار الاجتماعي والسياسي ، فعلى الرغم من التباينات الاثنية في الدولة الا انه استطاع من نقل ماليزيا الى افاق دولة حديثة قادرة على تحقيق معدلات عالية من النمو ديمقراطيا وفيها قدر كبير من العدالة في المشاركة في النظام السياسي، ومما لا شك فيه ان وصفه لماليزيا بالتكامل والاندماج السياسي ليست قاعدة جامدة وسريعة ، لكنها تتجه بطريقة ايجابية تجاه مواقف معينة . لو كان الماليزيون جامدين وغير راغبين في القيام بتعديلات سياسية تخدم الدولة لما اصبح كل ذلك التكامل ممكنا . اولا : النظام السياسي في ماليزيا[١٩]

استطاعت ماليزيا من خلال سياستها في ادارة التنوع من ضمان تحقيق مشاركة جميع مكونات المجتمع وتحقيق الانسجام الذي يعد من اهم مبادئ الحكم الرشيد، اذ نجت في ضمان تحقيق المشاركة السياسية للجميع ، من خلال تبني نظام انتخابي يعطي فرصا أكبر للأحزاب والتحالفات الكبيرة في الفوز؛ حيث تم اعتماد النظام البريطاني الذي يعطي مقعدا واحدا لكل دائرة انتخابية، وهو ما يسهّل على التحالفات الفوز بسهولة من خلال تقديم مرشح واحد عنها، وعدم تبني نظام النسبية الذي يفرض مشاركة الأحزاب الصغيرة، وهو وإن كان يعطي تمثيلا شعبيا أكثر مصداقية في البرلمان، إلا أن الأحزاب الكبيرة عادة ما تكون عرضة لابتزازها السياسي عندما تكون غير مالكة لأغلبية المقاعد. وهو ما قد يرفع من أجواء التوتر، ويؤدي لسرعة سقوط الحكومات، وتعطيل برامج التنمية المختلفة، وإيجاد رؤى تنموية وإصلاحية طويلة الامد، تطمئن فئات المجتمع على صحة المسار السياسي والاقتصادي، كما تخرج عن أطر الشعارات الفارغة إلى البرامج العملية الجادة، ان بلدان المنطقة هي أحوج ما تكون إلى استقرار سياسي يجمع ما بين تحقيق إرادة الجماهير، واحترام خيار الأغلبية، والتداول السلمي للسلطة، وعدم الخضوع للابتزاز السياسي للأحزاب السياسية الصغيرة، وإعطاء الفرصة الكافية لأحزاب الأغلبية لتنفيذ برامجها[٢٠].

اذ تمكنت ماليزيا من تطوير نموذجهم الذي أدار الاختلاف بالكثير من المهارة ، واستفاد من التنوع باعتباره حالة إثراء ، وليس حالة تضاد وصراع ، و لم يكن نظامهم مثاليا بالضرورة ولكنه كان ناجحا بما يكفي لتجنيب البلاد الأزمات السياسية والصراعات الدينية والقومية ، ويمثل هذا النموذج حالة التعامل الواقعي مع التعقيدات والمتغيرات ، دون الجنوح إلى المثالية ، وهي حالة تجدر دراستها والاستفادة من معطياتها، في العديد من مناطق العالم، الذاتية و الاستنتاجات[٢١].

واستطاعت بذلك ايضا من تحقيق معادلة "الكل يكسب" وهي معادلة قائمة على توفير شبكة أمان لكافة فئات المجتمع، وعلى ضمان حرياتها وحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق عدالة اجتماعية تراعي الأوزان الديموغرافية لفئات المجتمع، دون أن تهضم حقوق الأقليات، كما تركز على المصالح المشتركة، وتحيد عناصر التوتير والتفجير الاجتماعي والسياسي، وهي معادلة قائمة على أن يتنازل الجميع عن بعض ما يرونه حقوقا لهم، في سبيل تحقيق مكاسب أكبر مرتبطة بالاستقرار السياسي والشراكة في بناء الدولة وفي مشاريع التنمية، الاستقرار السياسي القائم على تحالف اللاعبين الكبار وتعاونهم، حيث تحالف أكبر حزب للملايو مع أكبر حزب للصينيين مع أكبر حزب للهنود، وتطور هذا التحالف ليشكل الجبهة الوطنية التي اتسعت لتشمل(١٤) حزبا، بحيث ضمنت أغلبية مريحة دائمة في مجلس النواب، ومالت هذه الأحزاب إلى التوافق، وحلّ مشاكلها وخلافاتها خلف الأبواب المغلقة، وعدم الدخول في الابتزاز السياسي، والرضا بنصيبها المعقول من "الكعكة"[٢٢].

هناك قدر كبير من الوئام بين الأعراق الثلاثة المكونة للشعب الماليزي وهي الملايو (ويدينون بالديانة الاسلامية) ، والصينيون (ويدينون بالبوذية) ، والهنود (ومعظمهم من الهندوس) ، ويرافق ذلك تسامح اجتماعي وديني ، فالجميع يحترمون دستور البلاد الذي يؤكد ان الاسلام هو الدين الرسمي للدولة ، وان الوحدة الوطنية والأهداف القومية هي التي تجمع بين فئات الشعب المختلفة في تعاون وانسجام وقد اسس هذا التسامح والوئام ارضية صلبة للاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي ، وقد ساهمت الدولة بنصيب وافر في ترسيخ دعائم هذا التسامح فقد شهدت البلاد احداثا دامية في عام ١٩٦٩ بين الملايو المسلمين والصينين البوذيين ولكنها كانت درسا مفيدا افضى الى احترام السلطة ووضع بنود الدستور الدائم واحترامها وقامت الدولة بتأييد كافة الاجراءات التي رسخت استقرار الأوضاع بحيث صارت السلطة السياسية للملايو مع فتح باب المشاركة الاقتصادية للجميع والمساواة أمام القانون مع وجود تميز محدود تم باتفاق الجميع لصالح الملايو ، وحافظت الدولة على هذه الروح الايجابية في المجتمع عبر وسائل غير محبوبة ولكنها ضرورية مثل (قانون الأمن الداخلي) الذي يعتبر وفق وجهة النظر الغربية عملا غير ديمقراطي الا انه شكل حاجزا امام ممارسات العنف التي تستهدف المجتمع ككل مثل ما حدث في عام ١٩٦٩.[٢٣].

الخاتمة

استطاعت ماليزيا تحويل التعدد والاختلاف العرقي والديني الى عامل من عوامل قوة الدولة وتطورها، اذ استطاعت وضع حد للتوتر والصدام الذي شهدته في

[١٨] اسراء محمود السيد، التنوع العرقي واثره على تطور النظام السياسي الماليزي، المركز الديمقراطي العربي، مقال منشور بتاريخ ١٨ / ٦ / ٢٠٢٣، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٢٠، على الموقع: https://democraticac.de/?p=٤٧٢٢٠

[١٩] Noraini Noor, M. and Cristina Jaym Montiel,, Peace Psychology in Asia, London: Spinger, ٢٠٠٩, p. ١٦٩.

[٢٠] محسن صالح، مصدر سبق ذكره، ص ٩.

[٢١] سامان شكر سمين، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٢.

[٢٢] محسن صالح، مصدر سبق ذكره، ص ٩.

[٢٣] سعد على حين التميمي ، تجربة التنمية الماليزية ، اطروحة **دكتوراه** ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، بغداد، ٢٠٠٤ ، ص ١٩٩.

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1007

بداية استقلالها وكاد ان تتطور هذه الاحداث الى حروب اهلية لولا الاستراتيجية الحكيمة التي اتبعتها، اذ قامت بتوظيف عدة اليات من اجل ادارة هذا التنوع من اجل خلق هوية وطنية جامعة تؤدي الى بناء مجتمع متماسك يكون بوابة نحو بناء دولة قوية ومتقدمة في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والامنية، ونجحت بتطبيق هذه الرؤى على الارض نتيجة لوعي واصرار القيادة الماليزية، وحرصها ان تكون ماليزيا من بين اكبر الدول الاقتصادية العالمية، وتحتل مراتب متقدمة في التصنيف العالمي من حيث الامن والصحة والاندماج المجتمعي .... الخ.

ومن خلال ما سبق توصلنا للنتائج الاتية:

١- رغم تعدد مبادئ الحكومة الرشيدة وتشعبها لكن يمكن تلخيصها بقدرة الحكومة على مواجهة التحديات وتحقيق التنمية والاستقرار في الدولة.

٢- نجحت ماليزيا في اختيار مجموعة من الاليات التي تتناسب مع ما واجهته من ازمات سابقة، رغم استخدامها لبعض الاليات المتبعة في الدول ذات التنوع لكن لم اوجدت اليات اخرى تتناسب مع واقعها وظروفها ولم تكن كتقليد حرفي لتجارب دولية سابقة.

٣- يعد تحقيق الاندماج والانسجام المجتمعي من بين اهم عناصر قوة الدولة وتطورها، ويجنب الدولة خطر الانزلاق للاقتتال الداخلي والفوضى، ويجعلها تتفرغ نحو بناء دولة قوية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، ومن بين اهم مبادئ الحكومة الرشيدة.

٤- ان ادارة التنوع الاثني بشكل جيد يعد من اهم مبادئ الحكومة الرشيدة، لاسيما المبادئ التي تتعلق بالمشاركة وتحقيق الانسجام، والتي تنعكس على جميع المجالات لاسيما الاقتصادية والامنية والسياسية...الخ.

قائمة المصادر

١- ابراهيم المغازي واخرون ، الاطلس الآسيوي ، تحرير محمد السيد سليم و رجاء ابراهيم سليم ، مركز الدراسات الآسيوي ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعه القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٣١٧ .

٢- اسراء محمود السيد، التنوع العرقي واثره على تطور النظام السياسي الماليزي، المركز الديمقراطي العربي، مقال منشور بتاريخ ١٨ / ٦ / ٢٠٢٣، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٢٠، على الموقع: https://democraticac.de/?p=٤٧٢٢٠

٣- رقية كريم جار الله، ادارة الاختلاف والتعدد العرقي وتوجيهه لتحقيق الاستقرار السياسي في ماليزيا، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد(١٧)، تكريت، ٣٠٨، ص ٣٠٨.

٤- سامان شكر سمين، اليات ادارة التنوع المجتمعي في ماليزيا، المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمي، المجلد(٣)، العدد(٩٥)، كلية اصول الدين الجامعة، بغداد، ٢٠٢٣، ص ٢٥٠

٥- سعد على حين التميمي ، تجربة التنمية الماليزية ، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، بغداد، ٢٠٠٤ ، ص ١٩٩.

٦- شنيقي سيف الدين، ادارة التنوع العرقي والثقافي في ماليزيا:مقاربة الدولة الفيدرالية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر ٣، كلية العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠٢٢، ص ٢٥٧.

٧- عادل عمر، المجلة الجزائرية للامن الانساني، المجلد(٦)، العدد(١)، الجزائر، ٢٠٢١، ص ٦٩٣.

٨- عباس جابر عبدالله، تقييم التنمية البشرية المستدامة في ماليزيا قراءة في المؤشرات والمعوقات، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسنية، العدد(٤٧)، المثنى، ٢٠٢٠، ص ٩٣٩.

٩- عدي فالح حسين، التجربة الديمقراطية في ماليزيا وامكانية الاستفادة منها في العراق، مجلة كلية الامام الكاظم للعلوم الاسلامية الجامعة، المجلد (٣)، العدد(٣)، بغداد، ٢٠١٩، ص ٢٠٨.

١٠- عمر كهيوش، ترسيخ الحكم الراشد كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة: مقاربة تحليلة في واقع التجربة الماليزية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المسيلة، كلية العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٥،ص ١٠١ الى ١٠٣.

١١- فداء ناصر، ادارة التنوع، الجامعة الافتراضية السورية، دمشق، ٢٠١٧.

١٢- كمال المنوفي و جابر سعيد عوض، النموذج الماليزي للتنمية، جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، القاهر، ٢٠٠٥، ص ٨.

١٣- محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي وادارة الاختلاف، مركز الجزيرة للدراسات، بحث منشور بتاريخ ٢ /٢٠٢٣/٦، تم الاطلاع بتاريخ ١ / ٨ / ٢٠٢٣، ص ٥-٦.على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/issues/٢٠١٢/٠٦/٢٠١٢٦٢١١١٢٣٥٣٢٧٤٤٨.html

١٤- نادية فاضل عباس فضلي، تطور التجربة الفيدرالية في ماليزيا، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، كلية القانون، المجلد(٦-٢٠)، العدد(١٥٩)، بغداد، ٢٠٢٢، ص ٣-٤.

١٥- Noraini Noor, M. and Cristina Jaym Montiel,, Peace Psychology in Asia, London: Spinger, ٢٠٠٩, p. ١٦٩.

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.1007